# استراتيجية السياق
## مدخل إلى تكامل البحث اللساني والسميائي

عبد السلام إسماعيلي علوي
جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب، مكناس

**تقديم:**

يمثل السياق ركيزة أساسية من بين الركائز التي يقوم عليها أي استعمال لأي نسق تواصلي، ذلك أنه لا يعقل أي تواصل إلا باعتباره حدثا تفاعليا محفوفا بملابسات الزمن والمكان والخلفيات المعرفية للأطراف المتفاعلة. وكما أن التفاعل بالأنساق يعني وجود الخطاب، فإن وجود الخطاب يعني حتما قيامه على سياق داخلي يحكم علاقات مكوناته ببعض وفق ما تسمح به الأنساق.

تلك إذن قسمة بين سياق داخلي وآخر خارجي، تنسجم والفصل بين اللغة وباقي الأنساق، والفصل بين البحث في اللغة والبحث في كل الأنساق. ولكننا في هذا البحث سننطلق من وإلى فكرة أساس مفادها: إن السياق كلٌّ بداخله وخارجه، وتمثل كليته مدخلا لتضافر اللساني والسميائي، وإن إي قسمة أو فصل بهذا الصدد، إنما هي إجراء منهجي لتسويغ الدراسة والتحليل فقط، فإذا كان ممكنا أن نجري هذا الفصل على مستوى التنظير، فإنه غير ممكن أبدا على مستوى التوسُّل لأجل التدليل أو التأويل.

### 1- مفهوم السياق.

لقد اختلفت على المفهوم معان متعددة، فقد يطلق إطلاقا عاما على كل من الملابسات الاستعمالية وكذا العلاقات التوزيعية التي بين الوحدات الجملية أو الخطابية، وقد يطلق إطلاقا خاصا، مرة على ملابسات الاستعمال، ومرة على العلاقات التوزيعية،[1] إلا أن هناك من يفرق بين المفهومين بمصطلحين مختلفين، فللأول السياق وللثاني غيره، أو للأول المقام وللثاني غيره.[2] وهناك من يطلق مصطلح السياق على المفهومين ولكن بعد تخصيصه، فللأول السياق المقالي أو

---

[1]- Voir : Benveniste.E, Problèmes de linguistique générale, Tom1 Gallimard, 1966. Et Dubois.J, Introduction à la lexicographie, Larousse,1971.

[2]- Voir: Orecchioni.C.K, L'énonciation, de la subjectivité dans le langage, Armand Colin, 1980. Et Cusin–Berche.F, «Sens et contre sens: du cotexte au contextes», in Revue de Sémantique et Pragmatique, n°1, Sup'Or, 1997.

اللساني أو الجملي أو الخطابي أو النصي، وللثاني السياق المقامي أو الخارج لساني أو الاستعمالي أو التخاطبي. فهكذا تتعدد المصطلحات على المفاهيم وتختلف.

وللحسم في هذا التعدد المصطلحي، يمكن أن نتابع من خلال تطور النظريات اللسانية، أن هناك تمييزا واضحا بين ما هو لساني وما هو خارج لساني، أي بين العلاقات التي تضبط توزيع الوحدات اللسانية المستعملة، إذ إن كل استعمال لغوي يعني نوعا من التسييق اللساني الخاضع لنظام اللغة، وبين العلاقات التي تضبط تبادل الأدوار بين مستعملي اللغات الطبيعية، فيكون الاستعمال اللغوي إذن، نوعا من التسييق الخاضع لنظام العلاقات الاجتماعية وملابساتها، بعدما أخضعه نظام اللغة. فهذه شروط لسانية وتلك شروط خارج لسانية، والأمر جدير بأن يختلفا ولا يشتبها، فنختار للشروط اللسانية مصطلح السياق الساني، وللشروط الخارج لسانية مصطلح السياق الخارج لساني أو السميائي.

وقد نجد في تراثنا العربي بشأن هذا التمييز، ما ذهب إليه السكاكي في قوله: "ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لِمَا يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال."[1] ولعل في هذا إشارة واضحة إلى التمييز بين ما يحكم صياغة المقال أو الخطاب، ويتطلب هذه العبارة أو تلك وهذا الأسلوب أو ذاك، وبين ما يدعو لكل ذلك من مقتضى الحال، إذ كلما استعمل مرسلٌ أو متكلمٌ ما جملةً أو مقالاً ما ليؤدي فعل الكلام، سواء تعلق الأمر بالإخبار أو الاستخبار أو الوعد أو غيره، كلما فكر في ما يقتضيه الحال وافترض ما يناسب المقام، فسيَّق قوله فاختار وحذف وقدم وأخر...، انسجاما مع ما تقتضيه القاعدة التي تنص على أن "لكل مقام مقالا."[2]

هذا، وما كان اهتمام الجرجاني بأحكام النظم إلا اهتماما بالسياق اللساني لبيان أنسب التآليف للدلالة على معنى من المعاني في مقام معين، أما المفسرون والأصوليون فقد انتهوا جميعا إلى أن اللغة ذات طبيعة نسقية وأخرى اجتماعية، فراعوا بهذه الازدواجية أن يكون المفسر أو المستنبط عالما باللغة صوتا وصرفا وتركيبا ومعجما لمعرفة السياق اللساني، كما يجب أن يكون عالما بالسياق اللساني العام الذي يؤطر جزء النص داخل كل النص، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يجب أن يكون عالما بالسياق الخارج لساني، ممثلاً في ما عُرف عندهم بأسباب ومقام النزول.

---

[1]- السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1983، ص168.

[2]- المرجع نفسه، ص168.

يمكن إذن أن نستخلص مما جاء سواء في الدراسات الحديثة أو القديمة رغم اختلاف الاهتمامات والمرجعيات، إلى التحديدات التالية:

أ- السياق اللساني:

ويقصد به عامة مجموع السمات الصوتية والصرفية والعلاقات التوزيعية أو التركيبية، وكذا الخصائص الأسلوبية التي تمثل أو ترافق الملفوظ أو الخطاب بشكل عام. إلا أن عمومية الخطاب والخطابات مع بعد المسافة بين مكوناتها، تدعو إلى قيام مكون معرفي تندرج فيه المعارف السابقة المشتركة بين المتخاطبين، ثم إن استغلال هذا المكون المعرفي يجعل للسياق اللساني امتدادا في السياق الخارج لساني، ويجعل الحدود بينهما تجريدية وغير ثابتة.[1]

ب- السياق الخارج لساني:

وهو عبارة عن مجموع الملابسات التي تسمح بقيام التواصل التام، سواءٌ ما كان منها جلياً تحدده هيئات المتخاطبين وكذا طبيعة الخطاب وطريقة التخاطب، أو ما كان ضمنياً يرجع إلى الخلفيات المعرفية المشتركة التي توفرها التجارب الاجتماعية عامة، والتي يمكن أن تستوعب الأعراف والتقاليد والمعتقدات والخبرات الثقافية، وكل ما من شأنه أن يجعل من عملية التواصل والفهم أمرا ممكنا. وبهذا ينسحب السياق الخارج لساني على:

- السياق المقامي:

وهو مجموع الشروط أو العوامل الخارج لسانية المتعلقة بحضور الذوات وتفاعلها في الزمن والمكان. إن الأمر يتعلق بكون كل العمليات التواصلية يكون لها موقع أو حيز في الزمن والمكان من العالم الواقعي، وتكون خاضعة لقوانينه الطبيعية.[2] وعليه إن اللغة كنسق تواصلي تبقى في حدود العوالم الممكنة أو السياقات المقامية الممكنة، وتكون حينها أداة للتواصل الممكن، ثم إن الاستعمال هو الذي يربطها بالعالم الواقعي، ويجعل من التواصل أمرا واقعيا، وحينها يتم الاعتماد على إفادات العالم الواقعي التي تمثل معطيات السياق المقامي لتحصيل فوائد الخطاب، وذلك بتثمين الخطاب بما حُصِّل من المعلومات التي يوفرها هذا العالم الواقعي.

- السياق الاجتماعي:

وهو مجموعة الشروط الاجتماعية التي تراعى في متابعة العلاقة بين السلوكات الاجتماعية والسلوك اللساني.[3] إنه يتمثل في المعطيات التي توفرها التجربة الاجتماعية كأنواع السلوك وطرق المعاملات وأشكال التفاعل وغيرها. ويتمثل بالتالي في العلاقات الاجتماعية التي تحكم التجربة

---

[1]- Orecchioni.C.K, L'implicite, Armand Colin, Paris, 1986, P16.

[2]- Vanderveken.D, Les actes de discours, Essai de philosophie du langage et de l'esprit sur la signification des énonciations, Pierre Mardaga, Liege-Bruxelles, 1988, P85.

[3]- Dubois.J, Dictionnaire de linguistique, Larousse, 1973, P120.

الفردية داخل التجربة الجماعية. ويمكن بهذا الاعتبار أن يشتغل داخل السياق المعرفي، أو يمثل قسما منه.

- السياق المعرفي:

إننا حين نواجه خطاباً ما في عملية التواصل لا نواجهه من فراغ،[1] إننا نستعين بتجاربنا الخاصة، إن هذه المواجهة تعتمد أساسا على ما تراكم لدينا من معارف سابقة مشتركة، "فمعلوم أن الكلام لا يبتدئ من عدم وليس له أصل مطلق، وإنما يستند إلى كثرة متكاثرة من المعارف السابقة التي يستحضرها المخاطب عند إفادة المتكلم له بخبر من الأخبار لولاها لا نقطع التواصل بينهما."[2] وبعد، إن الأمر حين يتعلق بالسياق الخارج لساني داخل السياق العام يقتضي إذن ثلاثة عناصر أساسية.[3]

- عنصر موضوعي، وتمثله العناصر الخارجية التي تؤطر التواصل، ويتعلق الأمر تحديدا بالظروف الموضوعية لحضور الذوات في الزمن والمكان.

- عنصر ذاتي ممثلا في اعتقادات المرسل ومقاصده واهتماماته، فلكل مرسل معتقدات، وهو حين يعبر أو يتكلم يقصد شيئاً ما ويرمي إلى تحقيق أهداف خاصة. لهذا ينبغي مراعاة ذلك كله في تحديد المعاني المتعلقة بأي تعبير، كما ينبغي في هذا العنصر أن نراعي رغبات المرسل. فهذه إذن الاهتمامات والرغبات والمقاصد والمعتقدات، وكلها يدخل كعنصر ذاتي في تحديد السياق، فالجملة إذا نطقتَ بها أنت المرسل، ينبغي أن أعرف أنا المرسل إليه كل هذه العناصر الذاتية عنك، كي أستطيع تحديد المعنى الذي تنقله إلي.

- عنصر ذواتي، والمقصود هنا المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، قد تكون معرفة ثقافية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية أو غيرها، وهي معرفة معقدة التركيب، قد تكون سابقة أو موازية تُكتسب أثناء التخاطب لتوه أو عبر أطواره.[4] ويدخل في تحديد هذه المعرفة تسليم المتخاطبين بالاعتقاد في قضايا معينة، إضافة إلى تسليمهم بأن الآخرين يعتقدون فيها أيضا.

هذا ويمكن أن نميز في مستويات هذه المشاركة بين:

- مستوى الاشتراك العفوي: حيث يشترك كل من المرسل والمرسل إليه في مجموعة من المعارف، لكن دون أن يعلما بأنهما يشتركان فيها.

- مستوى الاشتراك المفترض: حيث تثبت مجموعة من المعارف لدى المرسل، ثم يفترض ثبوتها لدى المرسل إليه، إلا أنه ليس لديه ما يؤكد ذلك.

---

[1]- خطابي محمد ، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1991، ص61.

[2]- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2000، ص53.

[3]- طه عبد الرحمن، مائدة الدلالة من سلسة الندوات رقم 6، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1984، ص 302.

[4]- كل معرفة موازية الآن تصبح سابقة أو خلفية بعد الآن.

- مستوى الاشتراك المؤكد: وهنا يشترك كل من المرسل والمرسل إليه في مجموعة من المعارف، ويعرفان معا أنهما يشتركان فيها.[1]

ثم إن المستوى الثالث من هذه المعارف هو الذي يعوَّل عليه بشكل أساسي في التواصل، أما المستوى الأول والثاني، فإن أي اعتماد عليهما سيكون مغامرة تواصلية قد لا تكون مضمونة.

هذا، وبعد هذه الملاحظات يمكن أن نلخص ما جاء فيها في أنواع السياق كالتالي:

- السياق اللساني، ويتمثل في العلاقات التركيبية التي تحكم توزيع الوحدات داخل الخطاب.

- السياق الخارج لساني، ويتمثل في الظروف وكل العلاقات الاجتماعية والخلفيات المعرفية التي توجه أو تحكم المشاركة في الحدث التواصلي، ومنه:

- السياق المقامي، ويتمثل في العلاقات التي تحكم تفاعل الذوات في الزمن والمكان.

- السياق المعرفي، وينسحب على كل ما يمكن أن يدخل في تكوين السياق الخارج لساني، كما سبق تحديده، ولا يدخل في إطار السياق المقامي. وبذلك فهو عام ويتضمن الاجتماعي والنفسي والأخلاقي والسياسي ...، وكل ما يمثل زادا أو خلفية معرفية، يشترك فيها المساهمون في الحدث التواصلي بشكل من الأشكال.

## 2- السياق وتطور البحث السميولساني.

يلاحَظ عبر التطور الذي شهدته الأبحاث في المجال اللساني أن هناك موقفين متعارضين بصدد التحليل، فمن جهة هناك اتجاه يعتمد مبدأ اللاتسييق، أو يحصر التحليل في حدود السياق اللساني، بمعالجة اللغة في استقلال تام عن كل الملابسات أو السياقات الخارجية. في حين هناك اتجاه آخر يعتمد تقنية التسييق، ولا يقف عند حدود السياقات اللسانية، بل يتجاوزها إلى كل الملابسات الخارج لسانية.[2] ويندرج الاتجاه الأول في الخط السوسوري، حيث تمثل اللغة الموضوع الخالص والمستقل عن كل العوامل الخارجية، أما الاتجاه الثاني فيتمثل أصلا، في الدراسات أو التحليلات التي اهتمت بالتواصل والخطاب وعالجت اللغة في سياقاتها الاستعمالية، معتبرة أنه لا جدوى من دراسة اللغة خارج الاستعمال وبمعزل عن كل الأنساق.

بديهي أنه لا جدوى من دراسة اللغة خارج الاستعمال، ثم إن تحليلا لا يأخذ هذا بعين الاعتبار سيكون محكوما عليه بالإخفاق منذ البداية. فقد نلاحظ مثلا أن اللسانيات التوليدية قد حاولت في مراحلها الأولى القبول بالسياق اللساني عنصرا في التحليل، ولم تعر السياق الخارج

---

[1]- Karsenty.L, «Interprétation et contexte», Sur :
http://www.irit.Fr/ACTIVITES/GRICL/personnel/Karsenty/interpret-contexte.html

[2]- Kleiber.G, «contexte où est-tu?», in Revue de Sémantique et Pragmatique, n°1, Sup'Or, 1997, P67.

لساني أي اعتبار، إلا أنها وبعد تطوير النظرية المعيار لم تجد بدا من اعتباره، إذ اضطر المنظرون في هذا التيار إلى إدراج المعطيات الخارج لسانية في التحليل، خصوصا ما تعلق منها بالمضمرات وكل المستويات الدلالية التي تتجاوز المعنى اللساني.

لقد كانت التحليلات التي تركز على اللسان وليس الكلام تعطي للجملة معنى لسانيا بعيدا عن ملابسات الاستعمال، تضطلع بتحديده الوظائف الصوت صرفية والتركيبية، وآخر معجميا تحدده العلاقات الوضعية بين المفردات ومعانيها. "ومعلوم أن إجلاء المعنى على المستوى الوظيفي وعلى المستوى المعجمي فوق ذلك، لا يعطينا إلا المعنى اللساني أو المعنى الحرفي،"[1] الذي يتطابق وقيم الحقيقة التي تجسدها حالات الأشياء الموصوفة، لقد كان المعنى اللساني يُؤخذ مستقلا عن الاستعمال، لقد كان يحدَّد فقط وفق ما يسمح به السياق اللساني.

وقد انتبه فلاسفة اللغة ومنظرو لسانيات الخطاب إلى أن المعنى اللساني أو المعنى الوظيفي المعجمي، يظل فارغا من أي محتوى اجتماعي أو تاريخي، فأعيد الاعتبار للمعنى التداولي إلى جانب المعنى اللساني، أي لقد أعيد الاعتبار لتضافر السياق اللساني والسياق الخارج لساني في تحديد المعنى.

إن الحقائق التي نصل إليها عبر المستوى اللساني أو في حدود السياق اللساني، تظل جزئية بالنسبة للمعنى. إننا نحتاج إلى تضافر اللساني والخارج لساني كشرط لاكتمال المعنى الإجمالي، وإن المعنى الإجمالي هذا يُستنتج من تضافر ثلاثة معان: الأول يمثل الدلالة أو المعنى اللساني، ما يفهم دون مراعاة السياق الخارج لساني وآثار التخاطب، والثاني يمثل الدلالة المرجعية أو المعنى القضوي، والثالث يتمثل في المعنى الاستعمالي أو القوة الإنجازية التي تؤخذ من الملفوظ في سياق التلفظ.[2]

وإذا ثبت تضافر هذه العناصر كلها لتحقيق المعنى الإجمالي لخطابٍ من الخطابات، فإن ذلك يؤكد ثبوت تضافر السياق الخارج لساني والسياق اللساني، ويثبت أن الفصل بين السياقين مجرد فصل إجرائي منهجي. إن المقاربة السميولسانية تعير هذا التضافر كثيرا من الاهتمام، فهي تهتم في بناء المعاني وتحليلها، بالجانب الصيغي والجيهي والكمي والكيفي، إنها تركز على الافتراض النظري القائم على مبدإ التفاعل المستمر بين اللغة والاستعمال وكل الأنساق. إن للجملة في هذا السياق النظري، قيمة دلالية يضطلع بتحديدها المكون اللساني باعتماد السياق اللساني، في حين يختص الملفوظ بالمعنى المأخوذ من السياق الخارج لساني، والذي ترجع مهمة تحديده للمكون التداولي أو البلاغي، الذي يعتمد في ذلك على خرْج المكون اللساني، فيقوم التحليل التداولي بهذا

---

[1]- تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، البيضاء، 1994، ص337.

[2]- Eluerd.R, la pragmatique linguistique, 93-96.

الاعتبار، على تحصيل دلالة الجملة أولا، ثم ربط هذه الدلالة بسياق التلفظ، حيث تدخل اعتبارات التخاطب لتحديد المعنى.[1]

وللاختصار في متابعة أهمية السياق في تطوير البحث اللغوي، يمكن القول بأنه قد حصل الإجماع على ضرورة مراعاة السياق الخارج لساني، إلى جانب السياق اللساني لإقامة تحليل أكفى. فحتى النظريات التي تغاضت عن هذه الضرورة، سجلت في مراحل تطورها تراجعها التدريجي عن هذا الموقف، إلى أن صار الأمر في نماذجها الأخيرة على هذا الإجماع.

### 3- دور السياق في تقويم السلوك السميولساني.

إن الخطاب إذا تجرد عن سياقه تصير محامله كثيرة ولا يتعين واحد منها إلا بتعيين سياقه، حتى إنه يصح الادعاء بأن الأصل في الخطاب أن تتعدد معانيه إلى أن يثبت بالدليل خلاف ذلك.[2] إن أي خطاب لا يقف عند أية حدود لسانية، إن له حدودا خارج لسانية قد تمتد إلى درجة يصعب الإمساك بها، ثم إن السياق الخارج لساني هو الذي يساعد في بعض الحالات على ملامسة هذه الحدود، بحصر مجالات التأويلات الممكنة وتدعيم التأويل المقصود، فبقدر ما يعرف المرسل إليه أو المخاطب أكثر ما يمكن من معطيات السياق، بقدر ما يُحتمل أن يكون قادرا على فهم ما يُحتمل أن يقال. ولعل في ما يلي مجالات لتوضيح التأثير الذي تحدثه المعطيات اللسانية والخارج لسانية على إدراكنا وفهمنا للخطاب؟

إذا كان السياق اللساني يتمثل في العلاقات التي تحكم توزيع الوحدات داخل الخطاب، فإنه يتعين لضبطه أن يكون المشارك مدركا لنظام اللغة المتوسل بها، صوتاً وصرفاً وتركيباً ومعجماً، سواء كان ذلك عن وعي أو عن غير وعي. بحيث يجب أن يعلم بأن لكل خاصية تنغيمية أو تطريزية معنى خاصا، وأن لكل صيغة صرفية معينة معنى معينا، وأن لكل وحدة صرفية دلالة معجمية، وأن تركيب هذه الوحدات إنما يكون بحسب الأساليب، وأن لكل أسلوب خصائصه التي تجعله يعني ما لا يعنيه غيره.

إن هذه المعارف كلها معارف لسانية وضعية. نستثمرها في إنتاج الخطاب، ولها نحتكم أيضا في معالجته، حيث ننظر فيما إذا كان هذا الخطاب قد صيغ على النموذج المعيار أم لا، فإن وجدناه على الحال الأول أخذناه عليه، وإلاّ صرفناه إلى غيره. هكذا يساهم السياق في تحديد المعنى، لما يتعلق الأمر بالمعاني المأخوذة من حرفية الخطاب. فماذا عن دوره حين يكون فهم الملفوظ أو الخطاب أمراً مختلفاً تماماً عن مجرد فهم وحداته اللفظية أو الجملية؟

---

[1]- Ducrot.O, Dire et ne pas dire, Participes de sémantique, Hermann, Paris, 1972, 2ème éd, 1980, P111.

[2]- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1998، ص45.

إن الإشاريات المبهمة (أسماء الإشارة، ظروف الزمن والمكان، الضمائر مثل أنا وأنت، الأفعال من نوع ذهب، جاء، أقبل، أدبر...) وحدات لا تؤخذ معانيها بشكل جلي داخل السياق اللساني كما هو الأمر بالنسبة لغيرها من مكونات الخطاب.[1] إننا لا يمكن أن نحدد معانيها إلا بإدراكنا للعالم الخارجي المحيط باستعمالها، أي إن السياق الخارج لساني هو الكفيل بهذا التحديد.[2]

ويكمن ما نرمي إليه هنا في أنه لا يمكن لمخاطَبٍ بعبارة من قبيل: (ما هذا؟) أن يدرك معناها إلا في سياقٍ مقامي يسمح له بإدراك الإشارة كحركة واقعية يقوم بها المتكلم، وكذا إدراك الشيء المشار إليه في الواقع العيني. كما أنه لا يستقيم لمتكلمٍ ما أن يعدل عن قوله: (جاء إلى...) إلى قوله: (ذهب إلى...) إلا إذا كان هو نفسه حاضرا في المكان الذي جيء إليه.

ثم إن "الأنت" يكون حاضرا بالضرورة في التخاطب يعيّنه "الأنا"، ولا يمكن تصوره بوضوح خارج الملابسات التي تحف "بالأنا".[3] ولنفترض أن "الأنا" المتكلم يتوجه نحو أحدهم بقوله: (أنا وأنت هنا الآن) لكنه يستطيع أن يتوجه بنفس القول لغير هذا المخاطب. إن هذه العبارة أو الجملة تبقى على درجة من الغموض إلى أن يتحدد المتكلم باستعمالها والمخاطب بسياقها المقامي. إن هذا الغموض لا يزول إلا بمراعاة السياق المقامي، لأن وحدات العبارة تلك ليست إلا عناصر فارغة وكل منها جاهز للإحالات المتعددة، إلى أن يقوم السياق المقامي لاستعمالها بتحديد المرجع المقصود من بين المراجع الممكنة. والحاصل أن المبهمات من الضمائر والظروف ترد في الخطاب ورود دوال فارغة، ولا يمكن تصور مدلولاتها خارج السياقات المقامية التي خولت إيرادها. ذلك أن العلاقة مع العالم الخارجي هي التي تحدد معاني الإحالات التي لا يضمن السياق اللساني تحديدها، والتي لا تستمد مضمونها الفعلي إلا داخل المقام التخاطبي الذي تساق فيه.[4]

إن معظم الكلمات التي تُدرج في الملفوظ أو الخطاب ليست إلا علامات فارغة. وإن أي كم من هذه العلامات أو المقولات لا يتمم المعنى لذاته. ذلك أن الأشياء المدلول عليها تكون غالبا خارج الكلمات التي تحيل عليها.[5] وإذا كان المعنى يُعرف بمعرفة هذه الأشياء ومعرفة مواقعها في العالم الخارجي، فإن ذلك يؤكد العودة الضرورية لهذا العالم. أو يؤكد ضرورة اعتبار السياق

---

[1]- Caron.J, Les régulations du discours, Psycholinguistique et pragmatique du langage, Presses universitaires de France, Paris, 1983, P63.

[2]- Eluerd.R, La pragmatique linguistique, Nathan, Paris, 1985, P94.

[3]- Orecchioni.C.K, l'énonciation de la subjectivité dans le langage, P37.

[4]- لمتابعة التقعيد المنطقي للتعابير التي تتضمن مثل هذه الإحالات، انظر الباهي حسان، اللغة والمنطق، بحث في المفارقات، المركز الثقافي العربي ودار الأمان، الطبعة الأولى، 2000، ص122.

[5]- Gardiner.A.H, Langage et acte de langage, Presses universitaires de France, 1989, P51.

المقامي الذي يساعد على التفسير الإحالي أو المرجعي، كتحديد دلالة (الأنا، الأنت، الآن، الهنا) باعتماد الواقع الفعلي للتخاطب.[1]

ثم إن اعتبار المعارف المشتركة السابقة وكذا الموازية، يسمح بارتياد التواصل غير المباشر. إن اعتماد هذه المعارف يتيح قول كل شيء، والتعبير عن كل رأي. فما لا نستطيع قوله بطريقة مباشرة لسبب من الأسباب، نستطيع باعتماد هذه المعارف، قوله بطريقة غير مباشرة رغم كل الأسباب. ينبغي فقط أن نراهن على مدى ما نعرف عما يعرف الآخرون مما نعرف، ونحن بذلك نراهن أيضا، على أن يتحمل الآخرون نوعا من المسؤولية الإضافية لاكتناه المقاصد التي لا ترد في المعارض.

إن الخلفيات المعرفية وما تعاقدنا عليه اجتماعيا، تمثل شرطا سابقا لكل تواصل ناجح، وإلا كيف نستطيع التواصل بالاستعارات والكنايات وغيرها، مما لا يعوَّل في إدراكه على معطيات خطابية أو مقامية مباشرة؟ وكيف نبني أو نرتب ما نقول الآن على ما سبق قوله في نفس الحدث قبل الآن؟

**عود على بدء:**

لقد لاحظنا كيف تتضافر المعطيات السياقية اللسانية والخارج لسانية، لإتمام التواصل بشكل عام. فبما أنه لا وجود لتواصل لغوي خالص، بحيث لا يخلو تواصل من تضافر الأنساق، فإنه لا فصل في معطيات السياق بين ما للغة وما لباقي الأنساق. فإذا كان ممكنا أن نجري هذا الفصل على مستوى التنظير لأجل التحليل أو الدراسة، فإنه لا يُعتد به على مستوى التوسُّل لأجل الفهم والإفادة.

مجمل الكلام أنه لا فائدة من النظر في اللغة في استقلال عن باقي الأنساق، لأن اللغة ظاهرة تواصلية، والظاهرة التواصلية ظاهرة ثقافية، والظاهرة الثقافية ظاهرة كلية لا تُفهم أو تدرك إلا في كليتها. ولعل هذا مدخلنا لطمس الحدود أو لعدم التقيد بها على الأقل بين ما للساني وما للسميائي.

**المراجع:**


- إسماعيلي علوي عبد السلام، السميولسانيات وفلسفة اللغة، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2017.
- الباهي حسان، اللغة والمنطق، بحث في المفارقات، المركز الثقافي العربي ودار الأمان، الطبعة الأولى، 2000.
- تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، البيضاء، 1994.


[1]- Ducrot.O, Dire et ne pas dire, P131.

- خطابي محمد ، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1991.
- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2000.
- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1998.
- السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1983.

- Benveniste.E, Problèmes de linguistique générale, Tom1 Gallimard, 1966.
- Caron.J, Les régulations du discours, Psycholinguistique et pragmatique du langage, Presses universitaires de France, Paris, 1983.
- Cusin–Berche.F, «Sens et contre sens: du cotexte au contextes», in Revue de Sémantique et Pragmatique, n°1, Sup'Or, 1997.
- Dubois.J, Introduction à la lexicographie, Larousse, 1971.
- Dubois.J, Dictionnaire de linguistique, Larousse, 1973.
- Ducrot.O, Dire et ne pas dire, Participes de sémantique, Hermann, Paris, 1972, 2ème éd, 1980.
- Eluerd.R, La pragmatique linguistique, Nathan, Paris, 1985.
- Gardiner.A.H, Langage et acte de langage, Presses universitaires de France, 1989.
- Karsenty.L, «Interprétation et contexte», Sur :
- http://www.irit.Fr/ACTIVITES/GRICL/personnel/Karsenty/interpret-contexte.html
- Kleiber.G, «contexte où est-tu?», in Revue de Sémantique et Pragmatique, n°1, Sup'Or, 1997.
- Orecchioni.C.K, L'énonciation, de la subjectivité dans le langage, Armand Colin, 1980.
- Orecchioni.C.K, L'implicite, Armand Colin, Paris, 1986.
- Vanderveken.D, Les actes de discours, Essai de philosophie du langage et de l'esprit sur la signification des énonciations, Pierre Mardaga, Liege-Bruxelles, 1988.